التعليقات النحوية للأزهري في كتابه

(تهذيب اللغة)

أ.د.عامر باهر أسمير الحيالي * م.د.زهراء سعد الدين شيت البكري ****

تاريخ التقديم: 2010/3/16　　　　**تاريخ القبول: 2010/4/7**

المقدّمة

يعدّ معجم "تهذيب اللغة" لأبي منصور الأزهري (ت370هـ) من المعجمات العربية المهمة، وتكمن أهميته في منهجه التهذيبي التصويبي، لذا جاء متنه مصداقًا لعنوانه حافلا بالفصيح والصحيح من كلام العرب، وتوج ذلك كلّه اجتهاد مؤلفه فيه أيما اجتهاد؛ ممّا وسم شخصيته فيه بالقوة والبروز بروزًا قلّ نظيره بين المعجميين، ومن أجل هذا وغيره لقي هذا المعجم عناية من لدن العلماء القدماء و الباحثين المحدثين، فكتبت عنه أبحاث ودراسات، وممّن درسه من المحدثين دراسة رائدة وشاملة أستاذنا الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي في أطروحته للدكتوراه الموسومة(الأزهري في كتابه تهذيب اللغة)، والدكتور عامر باهر الحيالي في أطروحته الموسومة (النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة)، وحمدي عبد الفتاح السيد بدران في رسالته الموسومة (النقد اللغوي في تهذيب اللغة)، و ماهر جاسم في رسالته الموسومة (الأزهري مفسرًا)، وضباعة عبد العزيز في رسالتها الموسومة (التعليقات اللغوية للأزهري في كتابه تهذيب اللغة)، وسيف سعد الله في رسالته الموسومة (استدراك الأزهري في تهذيب اللغة على ما أهمله الخليل في كتاب العين دراسة ومعجم)، وغيرها من الأبحاث، واللافت في هذه الرسائل والأطاريح والأبحاث أن تعليقات الأزهري كانت محورًا لكثير منها. ونعني بـ

---

* كلية التربية الاساسية/ جامعة الموصل.

** كلية التربية الاساسية/ جامعة الموصل.

(التعليقات) هاهنا تلك النصوص التي يبتدئها الأزهري بقوله: (قلت)، وتأتي عادة بعد ذكره مرويات مَنْ أخذ عنهم من العلماء ومَنْ سمع منهم أو شافههم من الأعراب الفصحاء.

لكن على الرغم من كثرة الدراسات التي دارت حول التهذيب وجدنا أن هناك مسائل في تعليقاته لم يسلط الضوء عليها، منها تعليقاته النحوية التي تكشف عن آرائه في مسائل نحوية متعددة، سواء أكانت هذه الآراء قبولا وتقريرًا لآراء من سبقه أو عاصره من النحاة أم ردًّا عليها، أم ترجيحًا لرأي منها على غيره، أم توفيقًا بينها؛ لذا جاء هذا البحث الذي وسمناه بـ(التعليقات النحوية للأزهري في كتابه تهذيب اللغة) لاستقصاء المسائل النحوية التي اشتملت عليها هذه التعليقات من أجل دراستها وتحليلها لإبراز رأي الأزهري فيها وموقفه منها.

وقد اقتضت الضرورة المنهجية أن نقسم هذا البحث على تمهيد تحدثنا فيه عن المباحث النحوية في المعجمات العربية وخمسة مباحث قسمناها على وفق تنوع أغراض الأزهري في تعليقاته، وكما يأتي: المبحث الأول: تعليقات الأزهري بين القبول والردّ، المبحث الثاني: تعليقات الأزهري بين الترجيح والتوجيه، المبحث الثالث: تعليقات الأزهري بين العرض والتوفيق والتوثيق، المبحث الرابع: تعليقات تفرد بها الأزهري، والمبحث الخامس: تناولنا فيه المصطلح النحوي في تعليقات الأزهري.

أمّا المصادر التي اعتمدنا عليها في هذا البحث فتتمثل بالكتب النحوية التي وثقنا منها ما أورده الأزهري من مسائل نحوية نسبها إليها والتي كانت محور تعليقاته، وأبرز هذه الكتب: الكتاب لسيبويه (ت180هـ)، و"معاني القرآن" للفراء (ت207 هـ)، و "مجاز القرآن" لأبي عبيدة (ت210 هـ)، و "معاني القرآن" للأخفش (ت215 هـ)، و"المقتضب" للمبرد (ت 285 هـ)، و"الفصيح"، و"المجالس" لثعلب (291 هـ) و "الأصول في النحو" لابن السراج (ت316 هـ)، و "الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي (ت749 هـ)، وغيرها، ومن مصادرنا أيضا كتب نحوية أخر وثقنا منها المسائل النحوية كـ "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، و"مغني اللبيب عن كتب

الأعاريب" لابن هشام الأنصاري (ت761 هـ)، و"همع الهوامع" للسيوطي (911هـ)، وغيرها.

أمّا منهجنا في هذا البحث فقد كان وصفيًا، ينحى إلى المعيارية أحيانا، هذا ونأمل أن نوفق في عملنا هذا ومن الله التوفيق والسداد.

المباحث النحوية في المعجمات العربية

على الرغم من أن الغرض الرئيس من تأليف المعجمات العربية هو بيان أصول الألفاظ واشتقاقها ودلالاتها وبيان استعمالاتها في كلام العرب، فقد وجدنا فيها مباحث نحوية كثيرة يعرضها المعجميون في أثناء تفسيرهم ألفاظ اللغة؛ لهذا لا نزعم في هذا البحث أن أبا منصور الأزهري (ت370هـ) هو المعجمي الوحيد الذي اشتمل معجمه "تهذيب اللغة"على هذه المباحث، بل لا نبالغ إذا ما قلنا إن اشتمال معاجم اللغة على مباحث النحو يعدّ ظاهرة يكاد لا يخلو منها معجم عربي، سواء أكانت تلك المعجمات التي ألفت قبل التهذيب أم التي جاءت بعده، لكنّ ثمة تفاوتا بين المعجميين في عناية كل واحد منهم في مباحث النحو؛ ويعزى ذلك إلى تفاوت مناهجهم في التأليف من حيث كون هذا المعجم شموليا وذاك انتقائيا،أو كون هذا معياريا وذاك وصفيا، فضلا عن تفاوت عناية المعجميين بالنحو تبعا لتفاوت علمهم فيه وغير ذلك من الاختلافات المنهجية. وسيقتصر كلامنا هاهنا على ظاهرة وجود مباحث نحوية في معجمين سبقا التهذيب، وأربعة معجمات جاءت بعده؛ لتكون نموذجا على هذه الظاهرة في المعجم العربي. وقد اخترنا "كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة (ت175هـ)، و"جمهرة اللغة" لمحمد بن دريد الأزدي المتوفى سنة (321هـ)؛ لأنّهما يمثلان المعجمات التي سبقت التهذيب أفضل تمثيل، فها هو الخليل بن أحمد الفراهيدي رائد المعجم العربي الذي كان منهجه في" كتاب العين" قائما على الإحاطة بكلام العرب وحصره واستيعابه يكثر من إيراد مباحث نحوية فيه حتى ليمكننا القول: إن في العين مادة نحوية لا تقل أهمية عن المادة الموجودة في الكتاب؛ لأنها تمثل جوانب من الفكر النحوي للخليل،وقد أثبت الاستقراء التام لكتاب العين أن عدد المواضع المشتملة على مباحث نحوية بلغ أكثر من (250)

مائتين وخمسين موضعا، شملت موضوعات منها ما يتصل بالمصطلح النحوي والأدوات النحوية ومنها ما يتصل بالعدد وأحكامه، والتعدي واللزوم، وهذا ليس بمستغرب من رجل يعد واضعا لعلم النحو العربي (1).

أمّا محمد بن دريد الأزدي (ت321هـ) الذي حبس معجمه" جمهرة اللغة" على الجمهور المستعمل من كلام العرب فكانت عنايته بالنحو أقل من عناية الخليل به؛ لأنّ الرجل لم يكن نحويا، بل كان مؤصلا لغويا؛ لذا كانت عنايته بالاشتقاق والتأصيل اللغوي واللهجات والمعرب والدخيل وكلام العامة هي الغالبة في جمهرته، لكن هذا لا يعني أنه لم يورد مباحث نحوية في معجمه البتة، بل كانت له آراء مبثوثة في متن معجمه مما دفع أحد الباحثين إلى أن يجمعها ويصنفها ويبوبها حسب ترتيب ألفية ابن مالك؛ لإبراز جهد ابن دريد النحوي في الجمهرة(2).

كان ما تقدم كلاما على ظاهرة المباحث النحوية في معجمين سبقا التهذيب، أمّا المعجمات التي جاءت بعده فسنتحدث عن هذه الظاهرة في أربعة منها هي: "المحيط في اللغة" للصاحب بن عباد المتوفى سنة و"تاج اللغة وصحاح العربية" للجوهري المتوفى في حدود سنة (400هـ)، و"أساس البلاغة" للزمخشري المتوفى سنة (385هـ)، و"المحكم والمحيط الأعظم" لابن سيده المتوفى سنة (458هـ).

أمّا المحيط فقد عقد أحد الباحثين مبحثا عن مباحث النحو فيه،ذكر فيه أن الصاحب قد تناول الكثير من مباحث النحو في إشارات وتوضيحات تمثل مادة مهمة في المعجم فيما يقرب من مائة موضع(3)، لكن حديث الصاحب عن هذه المباحث جاء مختصرا،وهذا يتساوق مع منهجه العام القائم على الاختصار،ومن

---

(1) الفكر النحوي للخليل بين العين والكتاب: د. عامر باهر الحيالي، بحث قيد الانجاز، ص3.

(2) الآراء النحوية لابن دريد في كتابه الجمهرة مع دراسة تحليلية لكتابه الملاحن، أ.د.محمود محمد العامودي، من أبحاث المؤتمر السابع لوحدة الدراسات العمانية في جامعة آل البيت مؤتمر ابن دريد الأزدي.

(3) المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة: 202.

الموضوعات النحوية التي وردت في المحيط الحدود النحوية(1)، والأدوات النحوية(2)، ويمثل حديثه عن الأدوات النحوية نسبة كبيرة من مسائل النحو في معجمه(3)، ومن الموضوعات الأخر التي تناولها ابن عباد الإغراء(4)، والممنوع من الصرف(5)، والظروف(6)، وغيرها من الموضوعات(7).

أمّا الجوهري فقد عني بذكر كثير من مباحث النحو في صحاحه،ومن يستقري الصحاح يجد هذه الظاهرة واضحة فيه، وهذا دفع الدكتور حسين نصار إلى أن يعد اشتمال الصحاح على المباحث النحوية من الظواهر المهمة فيه،كما أشار إلى كثرة الأحكام والقواعد النحوية التي يذكرها المؤلف، حتى قال: ((وكان هذا الجانب من الصحاح من الوضوح والبروز، بحيث قال الخطيب التبريزي(ت502 هـ) (8): "وقد أتى {الجوهري} بأشياء حسنة، وتفاسير في مشكلات من اللغة " يريد بذلك . فيما أخال . هذه القواعد التي يسرت له حل الغامض من الألفاظ والأبنية،وإدراك المعقد من المشكلات.وألف بعضهم مختصرات للصحاح طرح فيها هذه الأحكام،معتقدا أنها دخيلة على المعاجم،وبفضل هذا الجانب وصف المؤلف بأنه "أنحى اللغويين")) (9).

وبدا لنا من استقرائنا هذا المعجم أنه كان أكثر عناية بمسائل النحو من كثير ممن سبقه من المعجميين، كما وجدنا كثرة التعليلات النحوية لديه كثرة

---

(1) المحيط: 110/8، و128/8، و31/7، والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة: 203.

(2) المحيط: 372/10،119

(3) المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة: 203وما بعدها.

(4) المحيط:359/9، والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة: 211.

(5) المحيط: 100/10والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة: 211.

(6) ينظر: المحيط: 10/ 126،والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة211 ـ212.

(7) المحيط في اللغة للصاحب بن عباد دراسة في المنهج والمادة:212 ـ 213.

(8) المزهر:97/1.

(9) المعجم العربي نشأته وتطوره: 499/2 ـ500. نسب الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار في مقدمة الصحاح: 116هذه المقولة إلى ابن بري، ولم يذكر أين وجد هذه المقولة.

لافتة،مما دفع أحد الباحثين إلى أن يخصص ثلث رسالته للماجستير للدراسات النحوية في صحاح الجوهري، درس فيها كثيرًا من المباحث النحوية التي اشتمل عليها الصحاح(1). وهي مبثوثة في كل أبواب الكتاب وفصوله(2).ودفع آخر إلى أن يجعل موضوع رسالته للماجستير مقتصرا على دراسة المسائل النحوية في الصحاح وهي رسالة كبيرة تقع في (277)مائتين وسبع وسبعين صفحة.(3)

وقد أشار الزمخشري في معجمه " أساس البلاغة" إلى كثير من القضايا النحوية، كالعدد والممنوع من الصرف والتوكيد والأدوات النحوية، ولا يخلو معجمه من تعليلات نحوية لمسائل جاءت خلافا للقاعدة النحوية،وأحيانا يبدي عناية بالقضية التي يذكرها سواء تعلقت بالإعراب أم بموضوعات النحو الأخر،ومما يتعلق بالقضايا الإعرابية وجدناه يذكر بعض الجوانب الإعرابية، وقد تكون غايته أحيانا توضيح النص الذي يذكره وتغير حركة بعض مفرداته(4).

لكن إيراد مباحث النحو في المعجمات العربية يصل الذروة عند ابن سيده في معجمه "المحكم والمحيط الأعظم"،الذي كانت الأحكام النحوية فيه كثيرة جدا،وعلل الدكتور حسين نصار هذه الكثرة بأنها جاءت وفاء من المؤلف بوعده في مقدمته(5)، وما ذكره في مقدمته عن موارده التي اعتمد عليها في هذا الكتاب يدل على مدى عنايته بالنحو في كتابه إذ قال: ((وأما ما ضمناه كتابنا هذا من كتب اللغة:... وجميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعللة العجيبة، الملخصة الغريبة، المؤثرة لفضلها، والمستراد لمثلها، وهو حلى كتابي هذا وزينه،

---

(1) الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري: عبد الرسول سلمان، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب 1407هـ =1986م.

(2) المعاجم اللغوية العربية بداءتها وتطورها: 109.

(3) المسائل النحوية في تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري دراسة وصفية تحليلية: سمير محمود لبد،كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، بإشراف، أ.د.محمود محمد العامودي، 1430هـ =2009م.

(4) أساس البلاغة للزمخشري دراسة في المنهج والمادة: 168 . 171.

(5) المعجم العربي نشاته وتطوره: 386/1.

وجمّله وعينه، مع ما أضفته إليه من الأبنية التي فاتت كتاب سيبويه معللة، عربية كانت أو دخيلة.وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين، المتضمنة لتعليل اللغة، فكتب أبي علي الفارسي: الحلبيَّات، والبغداديات، والأهوازيات، والتذكرة، والحجة...))(1).

وقد علق الدكتور عزة حسن بعد أن ذكر جانبا مما ذكرناه من مقدمة المحكم بقوله: ((وهذا شيء جديد نراه عند ابن سيده في محكمه ولا نراه عند الخليل في العين أو الأزهري في التهذيب أو غيرهما من أصحاب المعجمات إلا مصادفة واتفاقا بين الفينة والفينة. أما ابن سيدة فقد أراد ذلك وقصد إليه قصدا.ونرى أن السبب في هذا الأمر الجديد في دنيا المعجمات هو غلبة النحو والصرف على ابن سيدة، وسعة علمه فيهما)) (2).وقد صرح ابن سيده بذلك في قوله في موضع آخر من المقدمة:(3)((وذلك أني أجد علم اللغة اقل بضائعي، وأيسر صنائعي، إذا أضفته إلى ما أنا به من علم حقيق النحو وحوشي العروض، وخفي القافية))(4).

أمّا الأزهري فعلى الرغم من أنه لم يكن نحويا، ولا حاول أن يزج نفسه بين النحاة،(5) فإن ما نسب إليه من تصانيف يدل على أنه قد أدلى بدوله في مسائل في النحو ،إذ ذكر الأستاذ الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي أن من بين مؤلفاته مؤلفين يمكن أن يصنفا ضمن كتب النحو هما:

1.القراءات وعلل النحويين فيها(6)، وقد ذكره الأزهري بهذا العنوان في التهذيب(7).
2.الأدوات: والظاهر من عنوانه أنه في النحو(1).

---

(1) المحكم: 15/1.
(2) المكتبة العربية دراسة لأمهات الكتب في الثقافة العربية:165.
(3) م.ن: 165.
(4) المحكم: 16/1.
(5) الأزهري والمعجمية العربية:411.
(6) معجم الأدباء: 165/17، وقد ذكره ياقوت باسم"علل القراءات"
(7) التهذيب:13/5، و الأزهري والمعجمية العربية: 98.

ولكي يؤكد الدكتور العبيدي أن الأزهري قد أدلى بدلوه في مسائل في النحو في التهذيب عقد مبحثا تحدث فيه عن "الظواهر النحوية واللغوية"في التهذيب، وأهم الموضوعات التي عرضها في هذا المبحث هي: المصطلحات النحوية، والتعدي واللزوم، والعلل النحوية، ومسائل أخرى كبيان الأوجه الإعرابية لقسم من النصوص،والمفاعيل والابتداء والنواسخ والاستثناء وغيرها من الموضوعات(2).

أمّا نحن فلم يكن غرضنا أن نستقصي مسائل النحو التي وردت في التهذيب، ولا أن نحصرها، بل كان غرضنا بيان موقفه من مسائل النحو التي وردت في تعليقاته، سواء أكانت هذه المواقف ردا لهذه المسائل أم قبولا لتلك، وسواء أكانت ترجيحا لهذا الرأي أم توجيها لآخر، أم غير ذلك مما سنأتي على ذكره في المباحث اللاحقة. وقد ضمت تعليقات الأزهري موضوعات نحوية عديدة، نرى أن نقسمها على قسمين:

أ–قسم جاء في أثناء عرضه مواد كتابه، ونحن غير معنيين بمسائل هذا القسم.

ب– وقسم جاء ضمن تعليقاته، وهي محور دراستنا المتواضعة في هذا البحث.

وها نحن نعرض هذه التعليقات وعلى وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول

تعليقات الأزهري بين القبول والردّ

اتضح لنا من خلال استقرائنا التعليقات النحوية للأزهري في الأجزاء الخمسة عشر من كتابه "تهذيب اللغة"،والجزء " المستدرك على الأجزاء السابع والثامن والتاسع" من التهذيب، الذي حققه الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي أن

---

(1) الأزهري والمعجمية العربية: 85.

(2) الأزهري والمعجمية العربية: 411. 428.

معظم نصوص هذه التعليقات يتوزع بين قبول الأزهري قسما من الآراء النحوية التي يعرضها رواية عمن سبقه من العلماء،أو سماعها من شيوخه،أو ممن سمع منهم أو شافههم من الرواة الأعراب،أو بين رده قسما آخر منها،وسنفصل الكلام على هذه المسألة على النحو الآتي:

1- **القبول**(1):

وجدنا الأزهري يصرح بتأييده ما رواه عن ثعلب (ت291هـ) والمبرد (ت285هـ)، ويرى أن القول ما قالاه، يتمثل ذلك بقوله: ((وقال الله جلّ وعزّ: ﴿وذلكَ دينُ القيّمةِ﴾(2) قال أبو العبّاس(3) والمبرّد(4) ها هنا مضمر، أراد: ذلك دينُ الملّةِ القيّمةِ، فهو نعت مضمر محذوف، وقال الفرّاء: هذا ممّا أضيف إلى نفسه؛ لاختلاف لفظيه، قُلتُ: والقول ما قالا)). [359/9]، ولابن السرّاج كلام على ذلك، إذ قال: ((فمن قال هذا فقد أزال الكلام على جهته؛ لأنّ معناه النعت وحده، (الصلاة الأولى) و(المسجد الجامع)، ومَنْ أضاف فجواز إضافته على إرادة: (هذه صلاة السّاعة الأولى) و(هذا مسجدُ الوقت الجامع) أو (اليوم الجامع))) (5).

ويظهر من النصّ أنّ الفرّاء قد أجاز الإضافة من غير تأويل، وقد اتفق معه الأخفش(6) وأبو عبيدة(7) قال الفرّاء تعقيبًا على قوله تعالى:﴿وللدارُ الآخِرةُ﴾(8): ((جُعلتِ (الدّارُ) ها هنا اسمًا، وجُعلتِ (الآخرةُ) من صفتها، وأضيفت في غير هذا الموضع، ومثله ممّا يُضاف إلى مثله في المعنى قوله: ﴿إنَّ هذا لَهُوَ

---

(1) للمزيد من مواضع قبول الأزهري ينظر459/9، 127/13، 424/15، 626،600

(2) سورة البينة، من الآية: 5.

(3) ينظر فصيح ثعلب: 92، ومجالسه: 59/2.

(4) لم نقف على رأي المبرّد في: المقتضب.

(5)الأصول في النحو: 6/2. وينظر سرّ صناعة الإعراب: 40/1، وشرح المفصّل: 168/1، والإيضاح في شرح المفصّل: 415/1.

(6) ينظر معاني القرآن: 493/2.

(7) ينظر مجاز القرآن: 253/2.

(8) سورة الأنعام، من الآية: 32.

حقُّ اليَقينِ﴾(1) والحقُّ هو اليقين، كما أنَّ الدّارَ هي الآخرة 000يُضاف الشَّيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كما اختلف الحقُّ واليقين، والدّارُ والآخرةُ))(2).

وقال الأزهري أيضًا تعليقًا على قوله تعالى: ﴿ألم * تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمينَ * أمْ يقولونَ افتراه﴾(3): ((المعنى: بل يقولون افتراه، وقال الليث(4): أمْ، حرف أحسن ما يكون في الاستفهام على أوّله، فيصير المعنى كأنّه استفهام بعد استفهام، قال: ويكون (أمْ) بمعنى (بلْ)، ويكون (أمْ) بمعنى ألف الاستفهام، كقولك:أم عندك غداء حاضرٌ ؟ وهي لغة حسنة من لغات العرب. قُلتُ: وهذا يجوز إذا سبقه كلام)). [625/15]

ونلحظ من النص أنّ صاحبنا قد أظهر قبوله لما أورده الليث من كون (أمْ) بمعنى ألف الاستفهام لكنّه اشترط أن يكون مسبوقًا بكلام. ولعلّ اشتراطه متأتٍ من كون (أمْ) هنا هي المنقطعة التي تعطف جملة على جملة، ومعناها الملازم لها هو الإضراب، ويكون ذلك مطلقًا أو متضمّنًا معه الاستفهام سواء أكان إنكاريًا أم طلبيًا(5). قال ابن يعيش: ((من ذلك قول العرب: إنّها لإبلٌ أم شاءٌ ؟، أي: بلْ أهي شاءٌ ؟ فـ(إنّها لإبلٌ) إخبارٌ، وهو كلام تامٌّ، وقوله: (أمْ شاءٌ) استفهامٌ عن ظنٍّ وشكٍّ عُرض له بعد الإخبار، فلابدّ من إضمار (هي)؛ لأنّه لا يقع بعد (أمْ) هذه إلاّ الجملة؛ لأنّه كلامٌ مستأنف 000 فـ(بلْ) للإضراب عن الأوّل والهمزة للاستفهام عن الثاني، وليس المراد أنّها المقدّرة بـ(بلْ) وحدها ولا بالهمزة وحدها؛ لأنّ ما بعد (بلْ) متحقق وما بعد (أمْ) هذه مشكوكٌ فيه مظنونٌ))(6).

---

(1) سورة الواقعة، الآية: 95.

(2) معاني القرآن: 225/1-226.

(3) سورة السجدة، الآيات: 1-3.

(4) كتاب العين: 8/ 435.

(5) الجنى الداني في حروف المعاني: 225-226، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 97/1.

(6) شرح المفصّل: 17/5-18.

ومن تعليقات الأزهري التي نلحظ فيها قبولاً منه مع إثبات الرأي بأدلة نقلية، قوله: ((وأمّا (لمّا)، مرسلة الألف مشددة الميم غير منوّنة فلها معانٍ في كلام العرب 000 وتكون بمعنى (إلاّ) كقولك: سألتك لمّا فعلتَ، بمعنى: إلاّ فعلتَ، وهي في لغة هُذيل بمعنى (إلاّ) إذا أجيب بها (إنْ) التي هي للجحد، كقول الله تعالى: ﴿إنْ كلُّ نَفْسٍ لمّا عليها حافظ﴾(1)، معناه: ما كلُّ نفسٍ إلاّ عليها حافظ 000 قلتُ: وممّا يدلك على أنّ (لمّا) يكون بمعنى (إلاّ) مع (إنْ) التي تكون جحدًا قول الله عزّ وجلّ:﴿إنْ كُلٌّ إلاّ كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾(2)، وهي قراءة قرّاء الأمصار، وقال الفرّاء: وهي في قراءة عبد الله: (– إنْ كلُّهُم لمّا كذّبَ الرُّسلَ –)(3)، والمعنى واحدٌ)). [345/15] وتكون (لمّا) بمعنى (إلاّ) في موضعين، أحدهما: بعد النفي، والآخر: بعد القسم (4)، وهي لغة حكاها الخليل وسيبويه (5)والكسائي(6).قال المرادي:((وهي قليلة الدور في كلام العرب)) (7). ويكون مدخولها إمّا جملة اسمية وإمّا فعل ماضٍ لفظًا لا معنًى (8).

وقال أيضًا: ((قال ابن السكيت يقول: ما زِلتُ أفعله، وما فتِئتُ أفعله، وما برِحتُ أفعله، قال: ولا يُتكلَّم بهنَّ إلا مع الجحد(9)، قُلتُ: وربما حَذَفتِ العرب حرف الجحد من هذه الألفاظ، وهو منوي، كقول الله جلَّ وعزَّ: ﴿تاللهِ تَفْتَأ تذكُرُ

---

(1) سورة الطارق، الآية: 4.

(2) سورة ص، من الآية: 14.

(3) ينظر معاني القرآن – الفرّاء: 282/2، ومعجم القراءات القرآنية: 257/5، ولم نقف على القراءة في كتب القراءات المعتمدة.

(4) ينظر الجنى الداني: 538.

(5) قال سيبويه في الكتاب: 105/3: " وسألت الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلاّ فعلتَ ولمّا فعلتَ لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنّما أقسمتَ ها هنا كقولك: واللهِ؟ فقال: وجه الكلام:لتفعَلَنَّ ها هنا، ولكنّهم إنّما أجازوا هذا لأنّهم شبّهوه بنشدتك اللهَ، إذ كان فيه معنى الطلب، وينظر معاني الحروف:190. والجنى الداني: 538.

(6) ينظر الجنى الداني: 538.

(7) م.ن: 538.

(8) ينظر مغني اللبيب: 407/1–408.

(9) ينظر إصلاح المنطق: 388.

يُوسُفَ﴾(1))).[330/14]. وهذا ما أقرّه غيره من النحاة ممّن سبقه أو مَن جاء بعده (2). ولا ينقاس حذف النافي إلاّ بثلاثة شروط، أحدها: كون الفعل مضارعًا، والثاني: كونه جواب قسم، والثالث: كون النافي (لا)(3)، وهذه الشروط مستفادة من الآية.

وكذ0ا قوله: ((ومن العرب مَنْ يقول: حاشَ لفلان، فيُسقط (الألف)، وقد قُرِئَ في القرآن بالوجهين. قُلتُ: حاشَ للهِ كان في الأصل: حاشى لله، فلمّا كثُر في كلامهم حذفوا (الياء)، وجُعل اسمًا وإن كان في الأصل فِعْلاً،وهو حرف من حروف الاستثناء مثل (عدا وخلا)، ولذلك خفضوا بـ(حاشى) كما خفضوا بهما؛لأنّهما جُعِلا حرفين وإن كان في الأصل فِعْلين)). [140/5-141]

ونلحظ من تعقيب الأزهري قبولاً لرأي النحاة، فقد أشار إلى أنّ (حاشا) إن وليها مجرور باللام يكون اسمًا، ومعناه التنزيه عمّا لا يليق بالمذكور، وهذا هو مذهب الزجّاج (4)، وصححه ابن مالك(5)، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلهِ﴾(6). قرأ بذلك الجمهور، وقرأ أبو عمرو: (-حاشا لله-)، وقرأ الأعمش:(-حشى لله-)، وقرأ الحسن:(-حاشْ لله-) - بسكون الشين- (7). فضلاً عن ذلك أكّد صاحبنا على أنّ (حاشا) إن أفاد معنى الاستثناء كان حرفاً من حروف الجرّ لمضارعته (عدا وخلا)، وهذا هو مذهب البصريين(8)، ونقل أبو البركات الأنباري

---

(1) سورة يوسف، الآية: 85.

(2) ينظر معاني القرآن – الفرّاء: 363/1-364، وإعراب القرآن: 156/2، وشرح الكافية الشافية: 382/1، وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: 9/2.

(3) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: 185/1.

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 87/3، وشرح المفصّل: 512/4.

(5) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 105، والجنى الداني: 510-512.

(6) سورة يوسف، من الآية: 31. وينظر الآية: 51.

(7) ينظر السبعة في القراءات: 348، والبحر المحيط: 303/5، ومعجم القراءات القرآنية: 166/3-167.

(8) ينظر الكتاب: 349/2، ومعاني الحروف: 161-163،والانصاف: (م37-258-264)، وشرح المفصّل: 510/4 -512.

عن الكوفيين قولهم بأنّه فعل ماضٍ(1)، وذهب المبرّد إلى أنّه يكون فعلاً ويكون حرفًا(2).

وقد يلجأ الأزهري أحيانا إلى تقرير ما ذهب إليه من روى عنهم من النحويين فضلاً عن إثباته الرأي النحوي المعروض بأدلة نقلية تؤكّده، وقد انحصر هذا فيما نقله عن الكسائي(3) من أنّ (مَنْ) لها عدّة استعمالات، فهي تكون اسمًا وجحدًا واستفهامًا وشرطًا ومعرفة ونكرة وللإفراد والتثنية والجمع، وللعاقل وغير العاقل، ثمّ قال: ((قُلتُ: هذه الوجوه التي ذكرها الكسائي موجودة في الكتاب. أمّا الاسم المعرفة: فكقولك: والسماء ومن بناها. معناه: والذي بناها. والجحد كقول الله تعالى:﴿ومَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إلاّ الضّالُّونَ﴾(4)، المعنى: لا يقنط. والاستفهام كقولك:مَنْ تعني بما تقول ؟ والشرط كقوله تعالى:﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرّةٍ خَيْراً يَرَهُ﴾ (5)، فهذا شرط وهو عام. ومن الجماعة كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فلأنْفُسِهِم يَمْهَدُونَ﴾ (6)، وكقوله تعالى: ﴿ومِنَ الشَّياطِيْنِ مَنْ يغُوصُونَ لَهُ﴾ (7). وأمّا الواحد فكقوله تعالى: ﴿ومِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُونَ إليكَ﴾ (8) وللاثنين كقوله(9):

تعالَ فإنْ عَاهَدتَنِي لا تَخُونُنِي نكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصْطَحِبَانِ

---

(1) ينظر الانصاف: (م37-258-264).

(2) ينظر المقتضب: 391/4.

(3) ينظر تهذيب اللغة:472/15-473. و ذكر ابن يعيش وجوه (مَنْ) ما عدا دلالتها على الجحد ينظر شرح المفصّل: 410/2 -414.

(4) سورة الحجر، من الآية: 56.

(5) سورة الزلزلة، الآية: 7.

(6) سورة الروم، من الآية: 44.

(7) سورة الأنبياء، من الآية: 82.

(8) سورة يونس، من الآية: 42.

(9) هو الفرزدق كما في: شرح شواهد المغني: 536، وينظر ديوانه: 400/2، ورواية الصدر فيه:

* تعشّ فإنْ واثقتني لا تخونني

قال الفراء: ثنَّى "يصطحبان" هو فعل لـ(مَنْ)؛ لأنَّه نواه ونفسه. وقال في جميع النساء: ﴿ومَن يَقْنُتْ مِنْكُنّ للهِ وَرَسُولِه﴾(1))).[15/472-473]. فنلحظ من النّص أنّ الأزهري قد أورد في تعليقته نصوصًا قرآنية عزز من خلالها صحّة رأي نحوي سبقه،وفي ذلك نلمح موافقة ضمنيّة له.

2- الردّ(□):

كان الأزهري لا يكتفي بردّ الرأي النحوي الذي يعرضه فحسب بل يردّ ذلك ويوجهه مستندًا في ردّه إلى غيره صراحةً مع إظهار تأييده المطلق لما ارتضاه النحاة من قبله، من ذلك تعليقته على ما قيل في قوله تعالى: ﴿قالَ هلْ أنتُم مُطَّلِعُونَ * فاطَّلَعَ﴾(3)، قال: ((القرّاء كلّهم على هذه القراءة إلاّ ما رواه حسين الجُعْفِي عن أبي عمرو أنّه قرأ: (–هلْ أنتُم مُطْلِعُونِ–) – ساكنة الطّاء مكسورة النُّون– فأُطْلِعَ) (4) بضم الألف وكسر اللام على (فأُفْعِلْ). قلتُ: وكسر النُّون في (مُطْلِعُون) شاذّ عند النحويين أجمعين(5)، ووجهه ضعيف، ووجه الكلام على هذا المعنى: هَلْ أنتُم مُطْلِعِيَّ، وهَلْ أنتُم مُطْلِعُوه، بلا نون، كقولك: هَلْ أنتُم آمِرُوه وآمِرِيّ، وأمّا قول الشاعر (6):

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا

---

(1) سورة الأحزاب، من الآية: 31.

(2) للمزيد من مواضع ردّ الأزهري مع التوجيه ينظر 262/1، 276/11، 549/15-550.

(3) سورة الصافات، الآيتان: 54،ومن 55.

(4) السبعة في القراءات: 548، والكشّاف: 341/3.

(5) معاني القرآن – الفرّاء: 269/2، ومعاني القرآن وإعرابه: 229/4-230، والمقتضب: 6/1، 145/4. وعُدّ كسر النّون لغة ينظر شرح الكافية الشافية: 200/1.

(6) البيت من شواهد سيبويه بلا نسبة في: الكتاب:188/1، وخزانة الأدب: 269/4 ورواية الصدر فيهما: * الفاعلون الخير والآمرونه *.

فوجه الكلام: والآمرونَ به، وهذا من شواذ اللغات، والقراءة الجيّدة الفصيحة: ﴿قالَ هلْ أنتُم مُطَّلِعُونَ * فاطَّلَعَ﴾)). [169/2]

ونلحظ من النصّ أنّ تعليقة الأزهري قد توزّعت بين نقل حكم النحويين جميعًا بشذوذ قراءة (مُطْلِعُونِ) بالكسر مع تخفيف الطّاء وبين توجيهه المؤيّد لغيره، إذ وصف تلك القراءة بالضعف، وتخريجها من باب إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع؛ لقربه منه [1]، ومن ثَمّ بيّن الوجه الصحيح في ذلك.

وقد علل الفرّاء الشذوذ بقوله: ((لأنّ العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعًا أو موحّدًا إلى اسم مكنّى عنه، فمن ذلك أن يقولوا: (أنتَ ضارِبِي)، ويقولون للاثنين: (أنتما ضارباي)، وللجميع: (أنتم ضارِبِيَّ) 000ورُبّما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول: (أنت ضاربني)، يتوهّم أنّه أراد: (هل تضربُني؟)، فيكون ذلك على غير صحّة)) [2]. وقال الزجّاج: ((وكلُّ أسماء الفاعلين إذا ذكرتَ بعدها المضمر لم تذكر النّون ولا التنوين))[3].

ومن ردود الأزهري ردّه توجيه الأخفش وأبي زيد لقراءة لفظ (يعقوب) المتمثلة في النصّ الآتي: ((وقال الله جل وعز في قصة إبراهيم وامرأته:﴿فبشّرناها بإسحاقَ ومن وراءِ إسحاقَ يَعْقُوبَ﴾ [4] قرئ يعقوبُ بالرفع وقرئ يعقوب بفتح الباء. فمن رفَعَ قال المعنى ومن وراء إسحاق يعقوبُ مبشَّر به. ومن فتح يعقوب فإن أبا زيد والأخفش[5]زعما انه منصوب وهو موضع الخفض، عطفاً على قوله بإسحاق. المعنى فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق بِيعقوبَ))[278/1]. فعلق الأزهري رادا ما ذهبا إليه بقوله: ((قلتُ: وهذا غير جائز عند حذّاق النحويين من

---

(1) المحتسب: 266/2.

(2) معاني القرآن: 269/2.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 230/4، وينظر المحرر الوجيز: 360/2–362، وشرح المفصّل:134/2.

(4) سورة هود، من الآية: 71. وقراءة النّصب قرأ بها ابن عامر وحمزة والكسائي، وهي قراءة المصحف ينظر إعراب القرآن: 101/2، والمحرر الوجيز: 346/7–347.

(5) معاني القرآن – الأخفش: 222. وتهذيب اللغة: 278/1.

البصريين والكوفيين، فأمّا أبو العبّاس أحمد بن يحيى فإنّه قال: نصب (يَعْقُوبَ) بإضمار فعل آخر، قال: كأنّه قال: فبشّرناها بإسحاقَ ووهبنا لها من وراءِ إسحاقَ يعقوبَ، و(يعقوبَ) عنده في موضع النّصب لا في موضع الخفض بالفعل المضمر، وقال أبو إسحاق الزجّاج: عُطِفَ (يعقوب) على المعنى الذي في قوله:﴿ فبشّرناها ﴾، كأنّه قال: ووهبنا لها إسحاقَ ومن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ، أي: ووهبناه لها أيضاً (1).وهكذا قال ابن الأنباري، وقول الفرّاء قريب منه (2)، وقول الأخفش وأبي زيد عندهم خطأ)).[278/1]؛ إذ لا يجوز العطف؛ لوجود فاصل بين العاطف والمعطوف، فيتعيّن إعادة الخافض (3). قال سيبويه:((لو قال: مررْتُ بزيدٍ أوّلَ من أمسِ وأمسِ عَمْرُو، كان قبيحًا خبيثًا؛ لأنّه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجّار، كما أنّه لو فُصل بين الجار والمجرور كان قبيحًا)) (4). والذي نراه أنّ الأزهري في تعليقته هذه قد وافق رأي جمهور النحاة.

ونجد صاحبنا في موضع ثالث يردُّ رأيًا لم ينسبه إلى عالم بعينه باعتماده على رأي من سبقه من النحاة في رده مع دعم رده بأدلّة تؤكّده، قال:((يقول القائل الذي لا يعرف العربية وحدودها: إنّ الله عزّ وجلّ قال: ﴿فيها فاكهةٌ﴾ ثمّ قال: ﴿ونخلٌ ورُمّان﴾(5)، دلّ بـ(الواو) أنّ النخل والرُّمّان غير الفاكهة؛ لأنّ الواو تعطف جملة على جملة، قلتُ: وهذا جهلٌ بكلام العرب، والواو دخلت للاختصاص وإن عُطف بها، والعرب تذكر الشّيءَ جملةً ثمّ تختصّ من الجملة شيئًا ؛ تفضيلاً له وتنبيهًا على ما فيه من الفضيلة وهو من الجملة، ومنه قول الله عزّ وجلّ: ﴿حَافِظُوا على الصَّلَواتِ والصَّلاةِ الوُسطَى﴾(6)، فقد أمرهم بالصّلوات جملة ثمّ أعاد

---

(1) معاني القرآن وإعرابه: 51/3.

(2) معاني القرآن: 338/1.

(3) شرح الكافية الشافية: 1239/3-1240، وهمع الهوامع: 141/2.

(4) الكتاب: 502/3، وينظر شرح الكافية الشافية: 1239/3-1240، وارتشاف الضرب: 666/2، وهمع الهوامع: 141/2.

(5) سورة الرحمن، الآية: 68.

(6) سورة البقرة، من الآية: 238.

الوسطى؛ تخصيصًا لها بالتّشديد والتأكيد، وكذلك أعاد النّخلَ والرُّمّانَ؛ ترغيبًا لأهل الجنّة فيهما (1)، ومن هذا قوله عزّ وجلّ: ﴿مَنْ كانَ عدُوّاً للهِ ومَلائِكَتِه ورُسُلِهِ وجِبْرِيلَ ومِيْكَالَ﴾(2)، فقد عُلمَ أنّ جبريلَ وميكالَ دخلا في الجملة، وأُعيد ذكرهما دلالةً على فضلهما وقربهما من خالقهما)). [216/15]

والذي ظهر لنا من متابعة ما قِيلَ بشأن كون النّخل والرُّمّان من الفاكهة أم لا ؟ أنّ الأزهري لم ينفرد بموقفه وإنّما سبقه إلى ذلك آخرون، إذ نقل الزجّاج عن يونس بن حبيب قوله: ((إنّ الرُّمّانَ والنّخلَ من أفضل الفاكهة، وإنّما فُصِلا بـ(الواو)؛ لفضلهما)) (3)، ونُسبَ هذا الرأي إلى الجمهور(4) بخلاف مَنْ أنكر ذلك بحجّة أنّه لا يُعطَف الشّيء على نفسه. وفي الآية توجيهان آخران، قال القرطبي: ((وقيل: إنّما كرّرها؛ لأنّ النَّخلَ والرُّمّانَ كانا عندهم في ذلك الوقت بمنزلة البُرّ عندنا؛ لأنّ النّخلَ عامّة قوتهم، والرُّمّان كالثمرات، فكان يكثر غرسها عندهم؛ لحاجتهم إليها، وكانت الفواكه من ألوان الثّمار التي يُعجبون بها، فإنّما ذكر الفاكهة ثُمّ ذكر النّخلَ والرُّمّانَ؛ لعمومها وكثرتها عندهم من المدينة إلى مكّة، فأخرجهما في الذكر من الفواكه وأفرد الفواكه على حدّتها، وقِيلَ: أُفردا بالذكر؛ لأنّ النّخلَ ثمرة فاكهة وطعام، والرُّمّان فاكهة ودواء فلم يخلصا للتفكّه))(5).

وقد يرد الأزهري ما منعه الليث مستندا في رده إلى إجماع النحويين على جواز ما منعه، فعندما منع الليث أن يقال: (مسجدُ الجامعِ) المتمثل بقوله: ((وقال الليث(6): يُقال: المسجدُ الجامعُ، نعتٌ له؛ لأنّه علامةٌ للاجتماع يجمع أهله. قال: ولا يُقال: مسجدُ الجامعِ)).علق الأزهري رادا هذا المنع بقوله: ((قُلتُ: النحويون أجازوا جميعًا ما أنكره الليث، والعرب تضيف الشّيء إلى نفسه وإلى نعته إذا

---

(1) وهو رأي الفرّاء. ينظر معاني القرآن: 27/3.

(2) سورة البقرة، من الآية: 98.

(3) معاني القرآن وإعرابه: 82/5.

(4) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 121/9، والبحر المحيط: 197/8.

(5) الجامع لأحكام القرآن: 121/9.

(6)ينظر كتاب العين:240/1.

اختلف اللفظان، كما قال الله جلّ وعزّ: ﴿وذلكَ دينُ القيّمةِ﴾(1)، ومعنى (الدين): الملّة، كأنّه قال: وذلك دينُ الملّةِ القيّمةِ، وأخبرني المنذري عن أبي الهيثم أنّه قال: العرب تضيف الاسم إلى نعته، كقوله جلّ وعزّ: ﴿وَعْدَ الصِّدقِ﴾(2) و﴿وَعْدَ الحقّ﴾(3)، وصلاة الأولى، ومسجدُ الجامعِ. قُلتُ: وما علمتُ أحدًا من النحويين أبى إجازته، وإنّما هو الوعدُ الصِّدقُ، والمسجدُ الجامعُ، والصّلاةُ الأولى)). [400/1]

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ ما صرّح به الأزهري من إجماع النحويين على جواز الإضافة المصرّح بها فيه نظر، فقد نقل لنا أبو البركات الأنباري خلافًا في هذه المسألة مفاده أنّ الكوفيين أجازوا إضافة الاسم إلى نفسه إذا اختلف اللفظان بحجة السماع أمّا البصريون فلم يجوّزوا ذلك بحجّة أنّ الإضافة إنّما يراد بها التعريف والتخصيص، والشّيءُ لا يتعرّف بنفسه(4)، والذي يبدو لنا أن من أقر المسألة من البصريين تأول الإضافة على تقدير محذوف،وقد تابعهم الأزهري في الرأي، ولعلّ الأزهري أطلق لفظ (النحويين) وأراد به البصريين الذين أجازوا الإضافة بتقدير محذوف بدليل تقديره، إذ قال:" كأنّه قال: وذلك دينُ الملّةِ القيّمةِ "، مثبتًا بذلك قبوله الرأي(5)، وهو الأقرب إلى الصواب؛ لأنّ اللجوء إلى التأويل يجعل الإضافة فيما ورد من نصوص من هذا الباب مقبولة.

المبحث الثاني

---

(1) سورة البيّنة، من الآية:5.

(2) سورة الأحقاف، من الآية: 16.

(3) سورة إبراهيم، من الآية: 22.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: (م61-389/1-390). وشرح المفصّل: 165/1.

(5) ينظر الصفحة: 8 من البحث.

تعليقات الأزهري بين الترجيح والتوجيه

1- ترجيحاته(1):

قد يصادف أن يعرض الأزهري آراء أكثر من عالم من علماء النحو في قسم من المسائل النحوية التي يوردها،ثم تأتي تعليقته لترجح أحد هذه الآراء، من ذلك تعليقته على ما قيل في إعراب (أنْ عبّدتَ) في قوله تعالى: ﴿وتِلكَ نِعمَةٌ تَمُنُّها عليَّ أنْ عَبَّدتَّ بَنِي إسرَائِيلَ﴾(2)، فذكر أنّه يجوز أن يكون موضع (أنْ) رفعًا ونصبًا وخفضًا، فمَنْ رفع جعلها بدلاً من النّعمة، تقدير الكلام: وتلك نعمةٌ تعبيدُك بني إسرائيل ولم تعبّدني، ومَنْ خفض أو نصب أضمر اللام (3). ثمّ قال: ((قلتُ: والنّصبُ أحسن الوجوه، المعنى: أنّ فرعون لمّا قال لموسى: ألم نُربِّكَ فينا وليداً ولبثتَ فينا من عمركَ سنينَ فاعتدّ فرعون على موسى بأنْ ربّاه وليداً منذ وُلد إلى أن تجبّر، فكان من جواب موسى له: تلك نعمةٌ تعدُّ بها عليَّ؛ لأنّكَ عبّدتَ بني إسرائيل ولو لم تعبّدهم لكفلني أهلي ولم يُلقوني في اليمّ)). [232/2]

ويبدو لنا أنّ ترجيح الأزهري هو الأقرب؛ إتمامًا لغاية المتكلّم في ذلك الموقف أعني به سيّدنا يوسف عليه السلام، وقد أورد أصحاب التفسير(4) الأوجه المذكورة من غير ترجيح أيّ وجهٍ.

وكذا تعليقه على قوله تعالى: ﴿إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾(5)، إذ نقل الأزهري(6) اختلاف النحويين في معنى (سَفِهَ) وانتصاب (نفسَه)، ومن ثمّ رجّح أحدها. واشتمل عرضه على أربعة أقوال، أولها: قول الأخفش: إنّ أهل التأويل يزعمون أنّ

---

(1) للمزيد من ترجيحات الزهري 107/15

(2) سورة الشعراء، من الآية: 22.

(3) ينظر تهذيب اللغة: 232/2.

(4) معاني القرآن – الفرّاء: 175/2، ومعاني القرآن وإعرابه: 67/4، والتبيان في إعراب القرآن: 995/2، والجامع لأحكام القرآن: 66/3.

(5) سورة البقرة، من الآية: 130،

(6) التهذيب: 132/6.

المعنى: سفَّه نفسَه، فحُمِلَ (سَفِهَ) على معنى (سفّه) فنصب، وهو رأي يونس بن حبيب أيضاً، أمّا الأخفش(1) فيرى: أنّ (نفسَه) منصوب على حذف حرف الجرّ، والتقدير: إلاّ مَنْ سَفِه في نفسِه(2)، والثاني: قول أبي عبيدة: إنّ معنى (سَفِهَ نفسَه): أهلك نفسَه (3)، والثالث: قول الكسائي والفرّاء: إنّ (نفسَه) منصوب على التفسير، مع أنّ التفسير في النكرات أكثر(4)، وأرادا بذلك التمييز المحوّل عن الفاعل فأصل الكلام: سَفِهَتْ نفسُ فلان،والرابع: قول الزجّاج:إنّ (سَفِهَ) في موضع (جَهِلَ)، وعدّي على المعنى (5). قال الأزهري: ((قلتُ: وممّا يقوّي قول الزجّاج الحديث المرفوع حين سُئلَ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) عن الكِبرِ فقال:-(الكِبرُ أن تَسْفَهَ الحقَّ،وتغمِطَ النّاسَ)-(6)،معناه: أنْ تجهل الحقّ فلا تراه حقًّا، والله أعلم)).[6/131-133]

ويُفهم من عبارة: " وممّا يقوّي قول الزجّاج " أنّ الأزهري قد رجّح ذلك التأويل، ولم يكتفِ بذلك بل أثبته بدليلٍ نقلي.

وللأزهري موقف ترجيحيّ آخر صرّح به بعد إيراد خلاف بين سيبويه والفرّاء بشأن كلمة (سَحَر) في قوله تعالى: ﴿إلاّ آلَ لوطٍ نَجَّيناهُم بسَحَرٍ﴾(7)، إذ قال: ((سلمة عن الفرّاء أجرى (سَحرًا) ها هنا؛ لأنّه نكرة، كقولكَ: نجّيناهم بلَيلٍ، قال: فإذا ألقت العرب منه (الباء) لم يجروه فقالوا: فعلتُ هذا سَحَرَ يا فتى، وكأنّهم في تركهم إجراءه أنّ كلامهم كان فيه بالألف واللام فجرى على ذلك، فلمّا حُذِفتْ

---

(1) في التهذيب: 6/132" وقال بعض النحويين "، ومن المتابعة تبيّن أنّ المقصود هو الأخفش.

(2) معاني القرآن: 111، وإعراب القرآن: 1/214، والجامع لأحكام القرآن: 2/90.

(3) مجاز القرآن: 34.

(4) معاني القرآن: 1/62

(5) معاني القرآن وإعرابه: 1/183.

(6) فتح الباري شرح صحيح البخاري: 10/602-603. والرواية فيه عن ابن عبّاس: (الكبر السفه عن الحق وغمط النّاس).والغَمْطُ، بفتح الغين وسكون الميم هو الازدراء والاحتقار، ينظر الصحاح: 3/1147، ولسان العرب: 7/411-412.

(7) سورة القمر، من الآية: 34.

منه الألف واللام وفيه نيّتهما لم يُصرف(1)000 وقال الزجّاج وهو قول سيبويه: سَحَرٌ إذا كان نكرة يُراد به سحرًا من الأسحارِ انصرف، تقول: رأيتُ زيدًا سحرًا من الأسحارِ، فإذا أردتَ سَحرَ يومكَ قلتَ: أتيتُه سحرَ يا هذا وأتيتُه بسحرَ يا هذا(2). قلتُ: والقياس ما قاله سيبويه)) [4/293–294]. وهذا هو مذهب جمهور النحاة، فالذي منع (سَحَر) من الصرف– إن أريد به يوم معيّن– أنّه معدول عن الألف واللام،والعدل علّة تمنع الصرف (3)، أمّا ما ذكره الفرّاء من أنّ العرب إذا ألقت من(سَحَر) الباء لم يُجروه فلم نرَ تأييدًا لهذا الرأي، بل وجدنا النّحاس يعدّ دخول (الباء) وخروجها واحدًا (4)، ومعنى هذا أنّ ذلك لا يؤثّر في تصرّف (سحر).

2- توجيهاته(ين):

كانت للأزهري توجيهات إعرابية تعقيبًا على آية قرآنية أو لفظة في شاهد شعري أو نثري، أو على قول لنحويّ،من ذلك توجيهه معنى (أو) بعد أن أورد ما قاله ثعلب عن معانيها، المتمثل بقوله: ((قال أبو العباس ثعلب: "أو" تكون تخييراً، وتكون شكاً، وتكون بمعنى "بل" وتكون تخييراً، وتكون شكاً، وتكون بمعنى "متى"، وتكون بمعنى "الواو"...)). ثم ذكر نماذج على هذه المعاني،ومن ثم علق موجها معنى (أو) في آية من سورة النساء فقال: ((قُلتُ: وأمّا قوله تعالى في آية الطهارة: ﴿وإنْ كُنتُم مَرضَى أوْ على سَفَرٍ أو جَاءَ أحدٌ مِنْكُم مِنَ الغَائِطِ أو لامَسْتُم النِّسَاءَ﴾(6)، فهو بمعنى (الواو) التي تعرف ب(واو الحال)، المعنى: وجاء أحدٌ منكم من الغائط، أي: في هذه الحالة، ولا يجوز أن يكون تخييرًا، وأمّا قوله تعالى: ﴿أو لامستُم النساءَ﴾ فهي معطوفة على ما قبلها بمعناها)). [15/658]

---

(1) معاني القرآن: 3/18.

(2) الكتاب:1/225،ومعاني القرآن وإعرابه: 5/72، وما ينصرف وما لا ينصرف: 99..

(3) المقتضب: 3/378،، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 113–114.

(4) ينظر إعراب القرآن: 3/294.

(5) لمزيد من توجيهات الأزهري ينظر 1/262، 9/217، 10/ 114، 303، 365، 499–500، 15/ 186.

(6) سورة النساء، من الآية: 43.

والذي يمكن قوله: إنّنا لم نقف على من قال بأنّ (أو) الأولى بمعنى (واو الحال) قبل الأزهري، أمّا مَنْ جاء بعده من المفسرين فقد أوردوا أنّها بمعنى (الواو) من غير التصريح بالحالية، مع التأكيد بأنّ الصحيح في (أو) في ذلك الموضع على بابها. قال النحّاس:((والحُذّاق من أهل العربية لا يجيزون أن يكون (أو) بمعنى (الواو)؛ لاختلافهما، فبعضهم يقول: في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستم النساء، وإن كنتم جنبًا فاطّهروا، أي: وإن كنتم جنبًا وأردتم الصلاة والتقديم والتأخير لا ينكر 000وقيل: في الكلام حذف بلا تقديم ولا تأخير، والمعنى: وإنْ كنتم مرضى أو على سفرٍ وقد قمتم إلى الصلاة محدثين فتيمموا صعيدًا طيّبًا))(1)، وقال القرطبي: ((والصحيح في (أو) أنّها على بابها عند أهل النظر فلـ(أو) معناها وللـ(واو) معناها))(2)

ومن توجيهاته في الإعراب تعليقته على قوله تعالى: ﴿أفَحَسِبْتُمْ أنَّما خَلَقْناكُمْ عَبَثًا﴾(3)فبعد أن وضح معنى "عبثا" في هذه الآية بقوله: ((أي: لعبا، وقد عبِث يَعْبَث عَبَثاً فهو عابث: لاعب بما لا يعنيه وليس من باله))(4). علق الأزهري موجها نصب "عَبَثًا" قائلا: ((قُلتُ: نُصِبَ (عَبَثًا)؛ لأنّه مفعول له(5)، المعنى: خلقناكم للعبث)) [2/331–332]. وقد جاز في اللفظ المذكور حكمٌ آخر وهو النّصب على الحال بمعنى: عابثين (6).

ومن ذلك أيضًا توجيهه لـ(سراج) في قوله تعالى: ﴿إنّا أرْسَلْناكَ شاهدًا ومُبشِرًا ونذيرًا وداعيًا إلى اللهِ بإذنِه وسراجًا مُنيرًا﴾(7)، إذ قال: ((قال الزجّاج: أراد

---

(1) إعراب القرآن: 420/1.

(2) الجامع لأحكام القرآن: 143/5.

(3) سورة المؤمنون، من الآية: 115.

(4) تهذيب اللغة: 331/2.

(5) وينظر التبيان في إعراب القرآن: 962/2، والبحر المحيط: 391/6.

(6) ينظر المصدران السابقان.

(7) سورة الأحزاب، الآيتان:45–46.

بقوله: ﴿وسراجًا مُنيرًا﴾، أي: وكتابًا بيّنًا، المعنى: أرسلناكَ شاهدًا وذا سراجٍ مُنير، أي: وذا كتابٍ مُنير بيّن، وإنْ شِئتَ كان (سِراجٌ) منصوبًا على معنى:داعيًا إلى اللهِ وتاليًا كتابًا بيّنًا(1)، قُلتُ: وإنْ جعلتَ (سِراجًا) نعتًا للنبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) كان حسنًا، ويكون معناه: هاديًا كأنّه سِراجٌ يُهتدى به في الظّلم)) [582/10-583]. وهذا هو ظاهر الآية، فمن أوصاف النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) بعد الإرسال أنّه سِراجٌ لأمته. والملاحظ أنّ الأزهري قد تفرّد بهذا التوجيه وعدّه حسنًا، ولم يظهر رفضه للتوجيهين المذكورين، وقد نُقِل عن الفرّاء قوله بأنّ (سراجًا) منصوب على معنى: وتاليًا سراجًا منيرًا(2)، فيكون (سراجٌ) مفعولاً به لاسم الفاعل الواقع حالاً للنبيّ (صلّى الله عليه وسلّم)، وهذا هو أحد قولي الزجّاج كما ذكرنا.

ومن توجيهات الأزهري تعقيبًا على لفظة قوله: ((ثعلب عن سلمة عن الفرّاء قال: تقول العرب: // إنّ الليلَ لَطويلٌ ولا يسقْ لي بالَه // من وسَقَ يَسِقُ، قال اللحياني: أي لا يجتمع لي أمره. قُلتُ: ولا يَسَقْ جُزم على الدّعاء، ومثله: إنّ الليلَ لَطويلٌ ولا يَطل إلاّ بخيرٍ، أي: لا طالَ إلاّ بخيرٍ)) [236/9]. وقال أيضًا: ((قال الليث(3): النَّمَشُ: خطوطُ النُّقوشِ من الوشْي ونحوه، وأنشد(4):

أذاكَ نَمِشٌ بالوَشْمِ أكْرُعُهْ مُسَفَّعُ الخَدِّ غادٍ ناشِطٌ شَبَبُ

قُلتُ: نَمِشٌ: نعتٌ للأكرع مقدّم، أراد: أذاكَ أم ثورٌ نَمِشٌ أكرُعُه)) [382/11]، وهو من النعت السببي.

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 175/4، وإعراب القرآن: 641/2، والجامع لأحكام القرآن: 130/7.

(2) ينظر البحر المحيط: 230/7.

(3)ينظر كتاب العين:271/6.

(4) لذي الرّمّة كما في كتاب العين: 271/6، وينظر ديوانه: 74/1.

المبحث الثالث

تعليقات الأزهري بين العرض والتوفيق والتوثيق

كان الأزهري في عدد من تعليقاته النحوية مقتصرًا على عرض الرأي النحوي فقط،ووجدناه في تعليقات أخر يعرض أكثر من رأي، ثم يحاول التوفيق بينها، وكان أحيانًا يورد الرأي ومن ثمّ يوثقه بأن ينسبه إلى صاحبه، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

1- عرض الآراء(1):

قد يقتصر الأزهري في قسم من تعليقاته أحيانا على عرض آراء النحويين من غير إظهار موقفه النقدي الخاصّ، من ذلك قوله: ((قُلتُ: وقال الفرّاء: العرب تُدخل الألف واللام اللتين للتعريف على الاسم فيقومان مقام الإضافة، كقول الله جلّ وعزّ: ﴿فأمّا مَنْ طَغَى * وآثَرَ الحياةَ الدّنيَا * فإنّ الجَحِيمَ هو المَأوَى﴾(2)، أي: الجحيم مأواه، وكذلك قوله: ﴿وأمّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ونَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى * فإنَّ الجنّةَ هي المَأوَى﴾(3) أي: فإنّ الجنَّةَ مأواه(4)،وقال الزجّاج: معناه: إنّ الجنَّةَ هي المأوى له(5)) [135/14]، وهذا رأي البصريين كذا قال ابن النحّاس(6).

2ـ التوفيق بين الآراء:

---

(1) للمزيد من عرض الأزهري للآراء ينظر 450/9، 66/11، 428، 120/13، 15/ 96،424، 547، 549.

(2) سورة النازعات، الآيات: 37-39.

(3) السورة نفسها، الآيتان: 40-41.

(4) ينظر معاني القرآن: 123/3.

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 218/5.

(6) ينظر إعراب القرآن: 623/3.

وأورد في موضع آخر قولين في نصب (حقًّا) في قول الله جلّ وعزّ: ﴿حَقًّا على المُحْسِنِيْنَ﴾(1) هما: إنّه ((منصوب على معنى: حقّ ذلك عليهم حقًّا، وهذا قول أبي إسحاق النحوي(2)، وقال الفرّاء: 000 إنّه نُصِب من جهة الخبر لا أنّه من نعت قوله:﴿متاعًا بالمعروف حقًّا﴾ قال: وهو كقولك: عبد الله في الدارِ حقًّا، إنّما نصب (حقًّا) من نيّة كلام المخبر، كأنّه قال: أخبركم بذلك حقًّا(3)))(4)، ثم علق محاولا التوفيق بين رأي الفراء وأبي اسحاق بقوله: ((قُلتُ:وهذا القول يقرب ممّا قاله أبو إسحاق؛ لأنّه جعله مصدرًا مؤكّدًا، كأنّه قال: أخبركم بذلك أحقُّ حقًّا، وقال أبو زكريا الفرّاء: وكلّ ما كان في القرآن من نكرات الحقّ أو معرفته أو ما كان في معناه مصدرًا فوجه الكلام فيه النّصب، كقول الله جلّ وعزّ: ﴿وعدَ الحقِّ﴾(5)و﴿وعدَ الصِّدقِ﴾(6).قلتُ: كأنّه قال: أعدُ وعْدَ الحقِّ ووعدَ الصِّدقِ))[375/3–376].

والذي نلحظه في هذا النصّ أنّ الأزهري لم يكتفِ بعرض رأيي أبي إسحاق والفرّاء بل حاول التوفيق بينهما مؤكّدا التقارب بين القولين موضّحًا وجه ذلك التقارب.

3- توثيق الآراء(7):

لم يكتف الأزهري بعرض آراء النحويين في هذه المسألة أو تلك بل وجدناه يوثق مجموعة من الآراء بنسبته إياها إلى أصحابها، من ذلك القول في إعراب (سُبحانَ) في قوله تعالى: ﴿سُبحانَ الذي أسْرَى بِعَبْدِهِ ليلاً﴾(8)، إذ قال:

---

(1) سورة البقرة، من الآية: 236.

(2) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 273/1.

(3) ينظر معاني القرآن: 111/1.

(4) تهذيب اللغة: 375/3.

(5) سورة إبراهيم، من الآية: 22.

(6) سورة الأحقاف، من الآية: 16.

(7) لمزيد من توثيق الأزهري للآراء ينظر 364/10

(8) سورة الإسراء، من الآية: 1.

((وقال الزجّاج: منصوبٌ على المصدر، سبَّح اللهُ تسبيحًا، قال: وسُبحانَ في اللغة: تنزيه الله عزَّ وجلّ عن السّوء(1)، قُلتُ: وهذا قول سيبويه(2)، يُقال: سبَّحْتُ اللهُ تسبيحًا وسُبحانًا بمعنًى واحد، فالمصدر: تسبيحٌ، والاسم: سُبحان يقوم مقام المصدر)).[338/4]

ومن توثيق الأزهري ما أورده تعقيبًا على قوله تعالى: ﴿غيرِ المغضوبِ عليهِم ولا الضّالين﴾(3)، إذ نسب القول بأنّ (غير) بمعنى (سِوى) وأنّ (لا) صلة إلى أبي عبيدة،ونصّ ذلك: ((وقال الفراء: معنى (غير):(لا)، ولذلك ردت عليها (لا)، هذا كما تقول: فلانٌ غيرُ مُحْسنٍ ولا مُجْمِلٍ، فإذا كانت (غير) بمعنى (سوى) لم يجز أن يكرَّ عليها (لا)، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: عندي سوى عبد الله ولا زيد، قال: وقد قال من لا يعرف العربية: إنَّ معنى (غير) ها هنا بمعنى (سوى)، وإنَّ (لا) صلة (4). قُلتُ: وهذا قول أبي عبيدة(5))).[189/8]

المبحث الرابع

تعليقات تفرد بها الأزهري برأيه

لقد وجدنا الأزهري من خلال تعليقاته يتفرد بعرض آراء نحوية من غير التصريح بأنّه قد استقاها من أحد النحاة، وذلك في قوله: ((وقال النحويون: الفعل

---

(1) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 184/3.
(2) ينظر الكتاب: 322/1.
(3) سورة الفاتحة، من الآية: 7.
(4) ينظر معاني القرآن: 17/1-18.
(5) لم نقف على رأي أبي عبيدة في: مجاز القرآن.

الماضي لا يكون حالاً إلاّ بـ(قد) مُظهرًا أو مُضمرًا(1)، وذلك مثل قول الله جلّ وعزّ: ﴿أو جَاءُوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(2)، ولا تكون (حَصِرَتْ) حالاً إلاّ بإضمار (قد) 000 قُلت: وأمّا الحال في المضارع فهو سائغ دون (قد) ظاهرًا ومُضمرًا)) [267/8]. ولعلّ الأزهري عنى بـ(المضارع) الحاضر من الزمان المثبت؛ لأنّه يصلح للحال وضعًا، أمّا المستقبل فهو كالماضي لا يجوز أن يقع حالاً إلاّ أن تدخل (قد) عليه؛ لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعًا(3) خلافًا لجمهور الكوفيين والأخفش، إذ لم يوجبوا (قد) في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدّرة؛ بحجّة السماع(4).

والذي نراه أنّ الأزهري في تعليقته المذكورة قد تفرد بالرأي؛ إذ أنّ النحويين لم يصرّحوا باقتران (قد) بالمضارع المثبت المكوّن لجملة الحال أو بعدم اقترانه، بل اشترطوا أن يحوي ذلك الفعل على ضمير يعود على صاحب الحال، أمّا إن كان الفعل مضارعًا منفيًا فيجوز أن تصحبه (واو الحال) والضمير معًا أو أحدهما؛ لأنّ النفي بـ(لم) بمثابة الماضي معنًى، فالواو علامة الحالية، ومع دلالته على الماضي لا تصلح معه (قد)؛ لأنّها لتحقيق الحصول، و(لم) للنفي، فيحصل التناقض(5).

ومن تفرد الأزهري رده قراءة وردت في العين وهي قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿بديعُ السّمواتِ والأرضِ﴾(6)، بنصب (بديع)، قال الأزهري: ((وقال

---

(1) معاني القرآن – الفرّاء: 28/1-29، 195-196، والمقتضب: 123/4-124، والأصول: 1 /261، ومعاني القرآن وإعرابه: 72/2-73، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: 66.

(2) سورة النساء، من الآية: 90.

(3) الأصول: 261/1-262، وشرح الرضي: 43/2.

(4) الإنصاف: (م32 -233/1-239)، وشرح الرضي: 44/2.

(5) شرح الكافية الشافية: 762/3-763، وشرح الرضي: 44/2-45.

(6) سورة البقرة، من الآية: 117.

الليث[1]: قُرِئَ: ((بديعَ السمواتِ والأرضِ))[2]، بالنّصبِ على وجه التعجّب لما قال المشركون على معنى: بَدْعاً ما قلتم وبديعًا اخترقتم، فنصبه على التّعجّب، والله أعلم أهو كذلك أم لا ؟ فأمّا قراءة العامّة فالرّفع 000قُلتُ: ما علِمتُ أحدًا من القرّاءِ قرأ (بديع) بالنّصب، والتعجّب فيه غير جائز وإن جاء مثله في الكلام فنِصبه على المدح، كأنّه قال: اذكر بديعَ السّمواتِ)) [242/2].فالأزهري هاهنا لم يكتف بإنكار وجود مثل هذه القراءة،بل لم يجوز النصب على التعجب أيضا.

والذي يمكن قوله: إنّنا لم نقف على قراءة النّصب المذكورة فيما تابعناه من كتب القراءات،وقد اكتفى بعض المفسّرين بإيراد ما ذكره الأزهري من نصب (بديع) على المدح [3]، وهذا يدعونا إلى الاعتقاد بأنّ صاحبنا قد تفرّد بذلك، إذ لم يسبقه أحد، والله أعلم.

المبحث الخامس

المصطلح النحوي في تعليقات الأزهري

كان للمصطلح النحوي نصيب وافر في تعليقات الأزهري؛ لذا ارتأينا أن نكتفي في هذا المبحث بصنع جدول نسرد فيه المصطلحات النحوية التي وردت في التعليقات، مرتبة على وفق حروف الهجاء مع بيان مكان ورود كلّ مصطلح في التهذيب، والاكتفاء بذكر مثال واحد على كلّ مصطلح وذلك مراعاة للاختصار، وها نحن نقدّم هذا الجدول:

---

(1) ينظر كتاب العين:54/2 .55.

(2) ينظر معجم القراءات: 106/1.

(3) ينظر الكشّاف: 182/1، والبحر المحيط: 534/1.

المصطلح	وروده في التهذيب	النموذج
الاستفهام	114/10، 473–472/15	" قُلْتُ:ولا يجوز أن تقول: أيان فعلت هذا؟ أي: متى فعلت؟وقال تعالى:(يَسْأَلون أَيّان يَومُ الدِّين) لا يكون إلا استفهاماً عن الوقت الذي لم يجيء [550–549/15]."
الاسم = اسم المصدر		" قُلتُ: وهذا قول سيبويه، يُقال: سبَّحْتُ اللهُ تسبيحًا وسُبحانًا بمعنًى واحد،فالمصدر: تسبيحٌ،والاسم:سُبحان يقوم مقام المصدر "[338/4].
الاسم		" قُلْتُ: وليس هذا القول ممّا يُعرّج عليه؛ لأنّها لو كانت فَعْلَى من الحتّ كانت الإمالة جائزة، ولكنّها حرف أداة وليست باسم ولا فعل " [424/3].
اسم علم		قُ "قلتُ: وأما قول الشاعر: * بضَيقةَ بين النَّجم والدّبران * فإنّه جعل ضيقة معرفة، لأنه جعله اسمًا علمًا لذلك الموضع، ولذلك لم يصرفه

المصطلح	وروده في التهذيب	النموذج
		"[217/9].
الاسم المعرفة= الاسم الموصول		" " قلتُ:000 أمّا الاسم المعرفة فكقولك: والسماء ومَنْ بناها، معناه: والذي بناها " [473-472/15].
الإضافة		"يقال: لقيته عام الأول وهو كقولك:أتيت مسجد الجامع قُلْتُ: وهذا من باب إضافة الشَّيء إلى نعته"[457/15]
الإضمار		" قُلت: وأمّا الحال في المضارع فهو سائغ دون (قد) ظاهرًا ومُضمرًا "[267/8].
الجحد	330/14، 473-472/15	" قُلتُ: ومما يدلك على أن "لما" يكون بمعنى "إلا" مع "أن" التي تكون جحداً، قول الله عز وجل: ﴿ إنْ كلٌّ إلاّ كَذّبَ الرُّسُلَ ﴾ ".[345/15]
الجزم		"قُلتُ: ولا يسق جزم على الدعاء "[236/9].
الحال	658/15	" قُلت: وأمّا الحال في المضارع فهو سائغ دون (قد) ظاهرًا ومُضمرًا "[267/8].
الحذف		" قُلتُ: وربما حَذَفتِ العرب حرف الجحد من هذه الألفاظ، وهو منوي ".[330/14]
الحرف		" قُلتُ:وربما حَذَفتِ العرب حرف الجحد من هذه

المصطلح	وروده في التهذيب	النموذج
		الألفاظ،وهو منوي".[330/14]
حرف أداة		" قُلْتُ: وليس هذا القول ممّا يُعرّج عليه؛ لأنّها لو كانت فَعْلَى من الحتّ كانت الإمالة جائزة، ولكنّها حرف أداة "[424/3].
الخفض		" قُلتُ: حاشَ للهِ كان في الأصل: حاشى لله 000وهو حرف من حروف الاستثناء مثل (عدا وخلا)، ولذلك خفضوا بـ(حاشى) كما خفضوا بهما "[141-140/5].
الدعاء		"قُلتُ: ولا يسق جزم على الدعاء "[236/9].
الشرط		" قُلتُ: 000والشرط كقوله تعالى:﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقال ذَرّة خَيْراً يَرَه﴾ فهذا شرط ". [472/15-473]
الصفة		" قُلتُ: وللنحويين في قوله تعالى: ﴿مَثَل الجَنَّة التي وُعِد المُتَّقون﴾ قول آخر قاله محمد بن يزيد000 قال: ومن قال: إن معناه: صفة الجَنَّة فقد أخطأ، لأن "مَثَل" لا يوضع في موضع صفة " [96/15].
الظرف والمحل		" قُلتُ: 000 ومعنى قوله: "والمرقلات كل سهب": ورب المرقلات، وهي الإبل المسرعة. ونصب كل لأنه جعله محلاً وظرفاً ".[186/15].
العطف	658/15	" يقول القائل الذي لا يَعرف العربيَّة وحُدودَها:

المصطلح	وروده في التهذيب	النموذج
		أن الله عزّ وجلّ قال " فيهما فاكهة" ثم قال"ونَخْلٌ ورُمّان" دلّ بالواو أن النخل والرُّمان غير الفاكهة، لان الواو تَعْطف جُمْلة على جُملة. قُلتُ: وهذا جَهل بكلام العَرب، والواو دَخلت للاختصاص، وان عُطِف بها ". [216/15]
الفعل		" قُلْتُ: وليس هذا القول ممّا يُعرّج عليه؛ لأنّها لو كانت فَعْلَى من الحتّ كانت الإمالة جائزة، ولكنّها حرف أداة وليست باسم ولا فعل "[424/3].
الفعل غير الواقع	136/9	قلتُ:فالإجذاء في حديث ابن العبّاس واقع متعدّ وهو في هذا الحديث المرفوع لازم غير واقع"165/11-166.
الفعل اللازم	321/1، 136/9، 165/11-166، 104/12، 194، 249/15	" قُلْتُ:000 واللازم قولك: وفرَ المالُ يَفِرُ وُفورًا، فهو وافِرٌ " [249/15].
الفعل المتعدي	303/10، 165/11-166،، 264	" قُلْتُ:قول الله عزَّ وجلّ:﴿جزاءً موفورًا﴾ من وَفَرْتُه أفِره وفرًا وفِرَةً، وهذا متعدٍّ "[249/15].
الفعل الواقع	321/1، 500/10،	" قُلْتُ: يقال: عَكَفْتُه عَكْفًا، فعَكَفَ يَعْكِفُ عُكُوفًا، وهو لازمٌ وواقعٌ "[321/1].

المصطلح	وروده في التهذيب	النموذج
	165/11-166، 104/12، 194	
الكسر		" قلتُ: وكسر النُّون في (مُطْلِعُون) شاذٌّ عند النحويين أجمعين "[169/2].
لا ينصرف	217/9، 120/13	" قُلتُ: والنحَّويون يقولون: شَبْوةُ، معرفة لا تتصرف ولا تدخلها الألف واللام " [428/11].
المصطلح	وروده في التهذيب	النموذج
المصدر	375/3-376	" قُلتُ: وهذا قول سيبويه، يُقال: سبَّحْتُ اللهُ تسبيحًا وسُبحانًا بمعنًى واحد،فالمصدر: تسبيحٌ،والاسم:سُبحان يقوم مقام المصدر "[338/4].
المعرفة	217/9	" قُلتُ: والنحَّويون يقولون: شَبْوةُ، معرفة لا تتصرف ولا تدخلها الألف واللام "[428/11].
المفعول		" قال الكسائي: شُكْتُ الرجل إذا أدخلت الشَّوكة في رجله. قُلتُ: أراه جعله متعدياً إلى مفعولين "[303/10].
المفعول له		" قُلتُ:نُصِبَ (عَبَثًا)؛ لأنّه مفعول له"[331/2-332].

المصطلح	وروده في التهذيب	النموذج
النصب	/2،278/1 232،242 ،376-375/3 .500/10 186/15	" قُلتُ: نُصِبَ (عَبَثًا)؛ لأنّه مفعول له "[2/331-332]
النعت	457/15	" قُلتُ: نَمِشٌ: نعتٌ للأكرع مقدّم "[11/382].
النيّـــة = التقدير		" قُلتُ: وربما حَذَفتِ العرب حرف الجحد من هذه الألفاظ، وهو منوي ". [14/330]
الوقـت = مقدار مـــن الزمان		" قُلْتُ: ولا يجوز أن تقول: أيان فعلت هذا؟ أي: متى فعلت؟ وقال تعالى: (يَسْأَلون أَيّان يَومُ الدِّين) لا يكون إلا استفهاماً عن الوقت الذي لم يجيء ".[15/549-550].
اليمين		" قُلتُ: وكان ابن الأعرابي يقول في قوله: (قال بلى يا ميُّ واليوم ظَلَم)، أي: حقاً يقيناً، وأُراه قول المفضَّل وهو شبيه بقول من قال في: لا جرَم، أي: حقا، يقيمه مقام اليمين " [14/384].

Grammatical Commentaries of AL-Azhari in his book Tahtheeb AL-Lugha "Language Discipline"

Prof. Amir Bahir Ismeer & Dr. Zahra Sa'd AL-Deen Sheet

Abstract

The dictionary of Tahtheeb AL-Lugha by Abi-Mansour AL-Azhari (370H.) has received a great attention by the old and contemporary researchers and scholars. Many researches and studies were written about this dictionary. What is obvious in these researches and studies is that the comments of AL-Azhari were the centre of many of them. Commentaries here mean those texts in which AL-Azhari starts with "I said" which usually comes after mentioning the narrations of the scholars from whom he has qouated or those from whom he has heard or talked to، from the speakers of standard Arabic.

Inspite of the studies about AL-Tahtheeb, we have found that there are many questions in his commentaries which were not shed light on, among them are his grammatical comments which reveal his opinions on many grammatical issues. The present research entitled "Grammatical commentaries of AL-Azhari" in his book "Tahtheeb AL-Lugha" to investigate the grammatical questions included in these commentaries to study and analyze them in order to show the ideas of AL-Azhari and his attitudes towards these issues.

The present research is divided into a preface which deals with the grammatical investigations in Arabic

dictionaries, and five parts classified according to the varying purposes of AL-Azhari in his commentaries as follows: Part One is devoted to the commentaries of AL-Azhari between acceptamce and rejection. Part Two studies AL-Azhari commentaries between probability and direction. Part Three deals with AL-Azhari commentaries between presentation, agreement and documentation. Part Four is commentaries exclusive to AL-Azhari. Part Five is on the grammatical term in AL-Azhari commentary.

We have depended on a group of grammatical books from which we have documented what AL-Azhari mentioned of grammatical issues, the centre of his commentaries. Most important of these books is: "The Book" by Sibaweih (180H.). The meanings of the Quran by AL-Fara‘ (207 H.), Majaz AL-Quran (AL- Quran Rhetoric) by Abi – Ubaida (210 H.). Our Methodology in this work is descriptive, sometimes with inclination to standavdization.